العازمي: قانون مخاصمة القضاء انتصار للدستور وسيمر حتى لو ردته الحكومة

قال النائب النائب حمدان العازمي: ان رد قانون مخاصمة القضاة خضوع حكومي لمن يفسرون الحصانة القضائية على هواهم خاصة ان الحكومة صوتت بالموافقة على القانون بعد الاستئناس بآراء المختصين واضاف العازمي • قانون مخاصمة القضاء انتصار للدستور وسيمر حتى لو ردته الحكومة

حمدان العازمي

عسكري يحذر من حسابات وهمية مدفوعة الثمن

رياض عواد

حذر النائب عسكر العنزي الشعب الكويتي من الإشاعات التي تطلقها بعض الحسابات الوهمية مدفوعة الثمن التي تعتاش على الأزمات وتصطاد في الماء العكر وتبث الفرقة وتسعى الى زعزعة امن الكويت وهي لا تريد الخير لهذا البلد وتضمر له الشر والبغضاء والحقد الدفين

واضاف النائب عسكر العنزي : ادعو الشعب الكويتي الى اخذ الأخبار والمعلومات من المصادر الموثوقة سواء كان الديوان الاميري او وكالة الانباء «كونا» وعدم الالتفات الى بعض الحسابات التي تدس السم بالعسل والساعية الى الفوضى والخراب فلا تمنحوها الفرصة لتحقيق أهدافها الشيطانية

وقال عسكر اللهم انا نستودعك قائدنا ووالدنا وربان سفينتنا صاحب السمو الأمير ونبتهل إليك سبحانك ان تعيده إلينا سالما وغانما ومعافى وان تقر اعيننا برؤيته في اسرع وقت على ارض الكويت الحبيبة

عسكر العنزي

الكندري يسأل عن ديوانية الرعيل الأول بمنطقة خيطان

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة لشؤون الاقتصادية مريم العقيل جاء فيه:

صدر قرار المجلس البلدي رقم م ن/ ف 18/361/15/2006 والمؤرخ بتاريخ 10/7/2006 والذي يقضي بالموافقة على طلب تخصيص موقع لإقامة ديوانية خاصة للرعيل الأول بمنطقة خيطان مع تخصيص مواقف سيارات سطحية وعامة، تم إنشاؤها بموافقة من وزارة الشؤون وبتكليف أحد المتبرعين لإنجاز وتنفيذ هذا المشروع. لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ هل هناك عقد مع أملاك الدولة لديوانية الرعيل الأول بمنطقة خيطان؟ يرجى تزويدي بنسخة إن وجدت.

2 ـ ما اسباب موافقة وزارة الشؤون على أن يكون هذا التخصيص باسم أحد الأشخاص، وما الأساس القانوني لهذه الموافقة؟

3 ـ هل العقد المبرم مع المتبرع هو موافق للقانون؟ يرجى تزويدنا بالأسباب القانونية التي تؤكد هذا التوجه، علما أن هناك قرارا من المجلس البلدي قد صدر وذلك بتخصيص هذه المواقع للجمعية التعاونية.

4 ـ من الذي أصدر قرارا بالموافقة على هذا العقد؟

5 ـ هل تم أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع بهذا العقد، وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما الأسباب؟

6 ـ هل تم تشكيل لجنة تحقيق للمخالفات في هذا العقد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بهذا القرار.

7 ـ لماذا لم تقم الوزارة بدورها تجاه هذه المخالفة، وهل تمت مخاطبة إدارة أملاك الدولة بهذا؟ وإذا لم تخاطب وزارة المالية بهذا التجاوز فيرجى ذكر أسباب ذلك.

..لماذا تأخر الربط الإلكتروني لـ«الجمارك»

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا إلى وزير المالية براك الشيتان عن أسباب التأخير في تفعيل النظام الالكتروني للإفراج الجمركي. وأشار إلى عدة تصريحات حكومية من قبل مسؤولين في الدولة عن اتخاذ عدد من الإجراءات الجمركية الرامية إلى تحسين مناخ ممارسة الأعمال بالسوق الكويتي وحماية الصناعات الوطنية تشجيع صادراتها بما يتواكب مع معايير الاتفاقيات الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية «اتفاقية كيوتو المعدلة». ولفت إلى قرار مجلس الوزراء 73/2015 بإلزام الجهات المعنية بالإفراج عن البضائع المقيدة بالتنسيق مع الجمارك لإنهاء جميع إجراءات الإفراج الجمركي في الموانئ والجمارك والمطار، وإلزامهم بالربط الآلي الالكتروني لسرعة تخليص البضائع، حيث يسمح هذا النظام لممثلي الجمارك والجهات الرقابية الأخرى بتقديم جميع خدماتهم للجمهور لسرعة الإفراج عن البضائع وعدم تكدسها. وتساءل الكندري عن الإجراءات التي قامت بها الجهات الحكومية بالإفراج لتطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن النافذة الواحدة وأسباب التأخير في تنفيذ هذا النظام بشكل كامل؟ مع العلم بأنه صدر قرار مجلس الوزراء رقم 73/2015 وتعديلاته حول ضرورة وجود الجهات الحكومية في المنطقة الجمركية.

وأضاف: هل هناك لجنة لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن؟ طالبا تزويده بأسمائهم وصفاتهم إن وجدت وتزويده بمهماتهم إن وجدت؟

عبدالله الكندري

هايف يطالب وزارة الصحة بزيادة عدد مختبرات فحص «كورونا»

قال النائب محمد هايف: كان الاولى بوزارة الصحة الإعلان عن فتح باب تقديم الطلبات لأي مختبر مستوفي للشروط والمعايير لاعتماد أكثر من مختبر لإجراء فحص الـPCR الخاص بكورونا بدلا من اختيار مختبر وحيد بسعر مبالغ فيه لذلك يجب تدارك الأمر بفتح المجال وترك التنافس مفتوح لمن استكمل المواصفات المطلوبة

محمد هايف

العدساني: نقل الأصول بين احتياطي الأجيال والاحتياطي العام حل مؤقت

أكد النائب رياض العدساني يتطلب من الحكومة أن تلتفت على الصندوق السيادي والاستعجال حول نقل جزء من الاصول ما بين احتياطي الأجيال والاحتياطي العام.

وأضاف العدساني أن هذا الإجراء هو حل مؤقت وقيمته ما تتراوح بين بحدود مليارين دينار وتحديدا ما بين 1،8 مليار دينار الى 2 مليار دينار موضحا يتطلب إجراء فعلي وليس فقط وقتي مثل توريد الأرباح المحتجزة وتعديل مرسوم التحاسب وتحصيل الديون المستحقة وترتيب الأولويات في الميزانية وضبط الاتفاق والإلتزام في بنود ميزانية الدولة والتقيد بالشروط واللوائح وغيرها من التوصيات تقدم بها مكتوبة إلى الحكومة في مارس 2020 دون المساس بجيب المواطنين

كما أشار العدساني إلى أن التعطل له سلبيات وأنه يفترض أخذ الإجراءات المحاسبية والتركيز في المالية العامة وتحسين وضع الإحتياطي العام وخاصة في الأصول السائلة أدى إلى تغيير التصنيف الائتماني لدولة الكويت موضحا أنه في آخر مرتبة بوصف «جدارة إئتمانية عالية» كون تصنيفها «AA-» حسب تصنيف وكالة «SP»

وأفاد العدساني كان الأصل أن تكون المعالجات في السابق وهذا ما حذرنا منه سابقا علما في شهر مارس كانت الأصول السائلة الإحتياطي العام نحو 5 مليارات دينار وفي شهر ونيويو وصل إلى 1،3 مليار وفي شهر يوليو 700 مليون دينار مؤكدا يجب التدقيق والمتابعة الدائمة للصندوق السيادي بالإضافة إلى السعي والحرص على تحسين المالية العامة

رياض العدساني